



أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال (1990-2018)

The Impact of FDI Flows on the Balance of Payments in Algeria: A Record

سرار خيرة جامعة الجلفة (الجزائر) SARA.FADI60@yahoo.com	مختاري مصطفى* جامعة الجلفة (الجزائر) mustari80@yahoo.fr
--	---

المخلص	معلومات المقال
تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه تدفقات الإستثمارات الأجنبية في التأثير على التوازنات الخارجية من خلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) سواء بصورة مباشرة من خلال حساب رأس المال أو غير مباشرة من خلال التأثير على الصادرات والواردات، إذ إستخدمنا المنهج الوصفي للإطار النظري والتحليل القياسي من أجل إثبات الأثر الكامن في ميزان المدفوعات من خلال الإستثمار الأجنبي فكنتيجة تم إيجاد علاقة تكامل مشترك بينهما في الأجل الطويل، في حين تبين لنا أن هناك تأثير إيجابي لتدفقات رؤوس الأموال على رصيد المدفوعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذ من خلال مساعي الحكومة الإصلاحية للبيئة الإستثمارية من أجل زيادة التدفقات رؤوس الأموال إلا أن القيم المحققة لا ترقى للأهداف المسطرة.	تاريخ الارسال: 2022/01/04 تاريخ القبول: 2022/02/26
	الكلمات المفتاحية: ✓ تدفقات رؤوس الأموال؛ ✓ ميزان المدفوعات؛ ✓ الإستثمار الأجنبي المباشر؛
Abstract:	Article info
<i>The study aims to highlight the role played by foreign investment flows in influencing external balances through the balance of payments in Algeria during the period (1990-2018), either directly through the capital account or indirectly through influencing exports and imports, as we used the descriptive approach of the framework Theoretical and standard analysis in order to prove the latent effect on the balance of payments through foreign investment. As a result, a joint complementarity relationship was found between them in the long term, while we found out that there is a positive impact of capital flows on this balance of payments on the one hand, and on the other hand, as through The government's efforts to reform the investment environment in order to increase capital flows, but the achieved values do not meet the established goals.</i>	Received 04/01/2022 Accepted 26/02/2022
	Keywords: ✓ capital flows, ✓ balance of payments

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر التي من شأنها تحقيق التنوع في المداخل الإقتصادية في مختلف الدول سواء منها المتقدمة أو النامية، لذلك تعمل الدول خاصة النامية منها على اجتذابه بهدف زيادة إيراداتها النقدية، والاستفادة منها في إقامة مشاريع البنية الأساسية وتمويل المشاريع الإقتصادية والإجتماعية، ومن أجل ذلك عملت هاته الدول على تقديم الحوافز والضمانات المختلفة للاستثمار الأجنبي لما له من دور في علاج العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق زيادة التدفقات الداخلة إليها من العملات الأجنبية وزيادة إيرادات هذه الدول.

وفي نفس السياق قد سارعت الجزائر إلى تنفيذ مختلف الإصلاحات منذ 1989 من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية الجديدة، وهذا التوجه الجديد كان له انعكاسات واضحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك بمقاييس مختلفة سواء فيما يتعلق بحصة الدولة منها أو بمخزونها.

كما أدى تفتح الجزائر واندماجها في الإقتصاد العالمي، من خلال التشريعات والتحفيزات المقدمة في إطار جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما ساهم في زيادة الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، ولكن بمستويات ضعيفة نسبيا، رغم ذلك فإن لهذه التدفقات آثار على الإقتصاد الجزائري منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة ما مدى أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على ميزان المدفوعات.

الإشكالية الرئيسية: إنطلاقا مما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها من خلال التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى

يمكن أن تساهم تدفقات الإستثمار الأجنبي في تحقيق التوازن الخارجي من خلال التأثير في ميزان المدفوعات؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وما واقعه في الجزائر؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018)؟
- ما نوع تأثير تدفقات الإستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (1990-2018)؟

الفرضيات:

- تتميز الجزائر بمناخ إستثماري متنوع يتمتع بمؤهلات إقتصادية وإجتماعية وسياسية.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018).
- هناك تأثير إيجابي من الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من حيث الدور الذي تلعبه تدفقات رؤوس الأموال في تحفيز النمو الإقتصادي كمصدر من مصادر تمويل الإقتصاد الجزائري، وهذا من خلال التأثير في ميزان مدفوعاتها من خلال حساب رأس المال أو عن طريق ميزانها التجاري.

1- الإستثمار الأجنبي وعلاقته بميزان المدفوعات في الجزائر

1.1 مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

1.1.1 تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن صياغة تعريف شامل للإستثمار الأجنبي بكونه ذلك الإستثمار المتمثل في شركات أجنبية (خارج الوطن)، أو شركات دولية (شخصية معنوية)، أو شركات متعددة الجنسيات (رقم أعمال كبير) لها مقرها بالدولة الأم، وتمارس نشاطها في دولة أو أكثر خارج الدولة

الأم، كما يمكن تعريفه أيضا بأنه كل شركة تبحث عن استثمار خارج موطنها في دولة مضيضة، سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء أكان لهدف مؤقت أم لأجل محدد أم لأجل طويل (البطانية، 2015، ص 123)

2.1.1 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها (مصطفى العبد الله الكفري، 2010، ص 02):

- ❖ مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك): وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وينسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.
- ❖ مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف: وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تجذب الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.
- ❖ الشركات المتعددة الجنسية: وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، "ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة". وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بالشركات عابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

3.1.1 تعريف ميزان المدفوعات وأهميته:

- تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه "حساب يحمل تسجيلات منظمة لجميع المعاملات خلال سنة بين المقيمين وغير المقيمين" (GUNDOUZI, p 11)
- أهمية ميزان المدفوعات:

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في شكل ميزان المدفوعات تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني لأنه يعتبر المحدد لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي وبالتالي فهو يقيس الموقف الدولي لأي بلد، بالإضافة إلى أن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة إستجاباته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كما يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياساتها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل مثل ما حدث إختلال خارجي، وعلى صعيد آخر فإنه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي FMI من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق (زاوية، 2015/2014، ص 11).

4.1.1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

من المهم التمييز بين الاستثمار الأجنبي كظاهرة حقيقية وكظاهرة مالية، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر ضخ من رؤوس الأموال الدولية، ويتم تشجيعه من أجل التأقلم مع نقص المدخرات الوطنية، وعجز العمليات الجارية ومساوئ إستخدام مصادر أخرى للتمويل الدولي التي تولد ديون، ويستند أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على آثار إيجابية وسلبية، تتركس الآثار الإيجابية التدفقات المحتملة، وتنمية الصادرات وتقليل الواردات المعوضة عن طريق إنتاج الشركة التابعة، كما تعتبر الآثار السلبية مختلفة، التي يمكن أن تنجم عن نزيف محتمل في الموارد الإئتمانية المحلية في الحالات التي يتم فيها تمويل الشركة في السوق المحلي، أو إعادة الأرباح، ودفع

الرسوم والعوائد والأرباح، كذلك النمو في الواردات إذا كان العرض المحلي يغطي جميع إحتياجات الشركة التابعة، أخيرا فإن آثار الإستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على حجم ومستوى التنمية في البلدان المضيفة، والذي يحدد الآفاق المستقبلية للشركة (بيري، 2016/2015، ص 381).

إن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات، فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الإستثمارات للبلد المضيف «الأثر المباشر أو المبدئي»، أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري، «الصادرات والواردات» مع دول العالم، والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية «الإتاوات ورسوم حقوق الإمتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، يفترض المؤيدون للإستثمار الأجنبي أن قدرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة، مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سو يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج (البطانية، ص 126).

2.1 واقع سياسة ومناخ الإستثمار في الجزائر

1.2.1 السياسة العامة للإستثمار:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو مراكمة رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية (منصوري، ص ص 128-129):

- ✓ نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة اقل من عشر مواطن شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).
- ✓ من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.
- ✓ أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة

2.2.1 تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: وذلك بدراسة عدّة مؤشرات (براهيمية، سلامية، ص ص 14-15):

✓ حجم السوق:

تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 32.5 مليون نسمة في جانفي 2005، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2005 ما يقارب 20.3 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصلت إلى 1.63% سنة 2005 بعدما كانت من أعلى النسب عالميا بـ 3.4% وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب.

✓ البنية التحتية:

• بنية النقل:

فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوي الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين اثنين مختصين في المحروقات.

• بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:

بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

• التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:

بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

✓ مؤشرات أخرى:

لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المحروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006، وذلك نتيجة اتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز الـ 70 دولار خلال عام 2006.

3.2.1 المزاي والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب (بن مسعود، بوثلجة، 2014، ص ص 17-18):

لقد تضمن الأمر 01-03 القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمار التي تم إصدارها من طرف الحكومة الجزائرية الكثير من الحوافز والضمانات منها الضريبة والمادية التمويلية من أجل زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية وهي كالتالي:

- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

كما نص الأمر 01-03 على النظام الاستثنائي، المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة، بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيات من شأنها أن تحافظ على البيئة، وفي هذا المضمار فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة، ومن ثمار هذا القانون

تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر للمليارات في السنوات 2003، 2004، 2005، 2006، كما زاد عدد الاستثمارات خلال هذه الفترة وتوسع اهتمام المستثمرين ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات مثل قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب، إلا أنه لم يخف في حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق 80%.

ثم جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتمم للأمر 01-03 بإدخال عدة تعديلات أهمها التعديل التالي:

➤ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع من 30 يوم إلى 72 ساعة

ولقد أدى صدور الأمر إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات 2 مليار في السنوات وهذا 2008-2009-2010 رغم الأزمة العالمية، وتحسن ترتيب الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من المرتبة 127 سنة 2007 إلى المرتبة 77 سنة 2009، إضافة إلى تنوع الاستثمارات الأجنبية، وتضمن الأمر 09-01 إن الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية القيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

2- مساهمة تدفقات الإستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018)

1.2 تحليل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عا 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع في الصناعة (البتروك والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات، الاكتشاف، الإنتاج، النقل، التكرير، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 01-03 عام 2001 (نزاري، 2008/2007، ص 125).

1.1.2 تطور مساهمة إجمالي الإستثمار في الطلب الكلي:

يتكون الطلب الكلي من إجمالي الإستهلاك إضافة إلى إجمالي الإستثمار في حين يتشكل هذا الأخير من إجمالي تكون رأس المال الثابت والتغير في المخزونات، فقد عمدت الجزائر إلى تخفيض إستهلاكها ورفع من إستثماراتها من خلال التسهيلات والتحفيزات المقدمة في صورة تشريعات وقوانين من شأنها المساهمة في تطوير الإستثمارات بمختلف أشكالها لتحقيق التنوع الإقتصادي والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي، فالجدول التالي يبين مدى مساهمة الإستثمار في إجمالي الإنفاق في الجزائر خلال الفترة (1997-2016):

الجدول 01: مساهمة تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون في إجمالي الإستثمار (1997-2016)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال	النسبة	التغير في المخزون	النسبة	الإستثمار الإجمالي	النسبة
1997	638.1	23.0	9.4	0.3	647.5	23.3
1998	728.8	25.7	45.2	1.6	774.0	27.3
1999	789.8	24.3	70.2	2.2	860.0	26.5
2000	852.9	20.8	65.6	1.6	918.5	22.4
2001	965.5	22.7	202.8	4.8	1168.3	27.4
2002	1111.3	24.5	291.4	6.4	1402.7	30.9
2003	1265.2	24.0	333.8	6.3	1599.0	30.4
2004	1476.9	24.0	569.8	9.3	2046.7	33.3
2005	1691.6	22.4	703.8	9.3	2395.4	31.7
2006	1967.3	23.1	616.6	7.2	2593.9	30.3
2007	2444.9	26.3	775.5	8.3	3220.4	34.6
2008	3218.1	29.1	936.5	8.5	4154.6	37.6
2009	3811.4	38.2	861.2	8.6	4972.6	46.9
2010	4350.9	36.3	617.2	5.1	4968.1	41.4
2011	4620.3	31.7	931.1	6.4	5551.4	38.1
2012	4992.4	30.8	1354.1	8.4	6346.5	39.2
2013	5690.9	34.2	1536.2	9.2	7227.1	43.4
2014	6446.7	37.4	1401.7	8.1	7848.4	45.6
2015	7041.7	42.2	1424.5	8.5	8466.2	50.7
2016	7467.3	42.9	1359.5	7.8	8826.8	50.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2002-2006-2011-2013-2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي الإستثمار في الجزائر في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة (1997-2016) فقد بلغ سنة 1997 ما نسبته 23.3% من إجمالي الإنفاق الداخلي كما حقق أدنى نسبة مساهمة له في الطلب الكلي سنة 2000 ب 22.4%، في حين تراوحت نسبته خلال باقي السنوات بين الإرتفاع والإنخفاض ما بين 25% و 45%، ليصل سنتي 2015 و 2016 نسبة 50.7% كأعلى نسبة بلغها إجمالي الإستثمار ليضاهي نسبة إجمالي الإستهلاك من إجمالي الإنفاق الكلي، وهو ما يعكس إرتفاع الإعتمادات المالية المخصصة للإستثمارات العمومية في إطار البرامج التنموية المسطرة الناجمة عن الإرتفاعات المستمرة لأسعار النفط، وفي نفس الصياغ فقد حقق إجمالي الإستثمار نتائج إيجابية مقارنة بالتغير في المخزون نتيجة ميول الإستثمارات الجزائرية إلى الإستثمارات ذات الفوائد الثابتة وطويلة الأجل والتي تشمل قطاعات البنى التحتية، كقطاع الصناعة الذي يعتمد بالأساس على إنتاج البترول، إذ إرتكزت إجمالي الإستثمارات على إجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي بلغ سنة 1997 نسبة 23% في حين بلغت نسبة التغير في المخزون في أقل نسبة لها 0.3% من إجمالي الإستثمارات، أما سنتي 2004-2005 فقد إرتفع التغير في المخزون إرتفاعا محسوس إذ ساهم بنسبة

9.3 % من إجمالي الإستثمارات الذي بلغ 33.3 سنة 2004 لتبقى مساهمة إجمالي تكوين رأس المال 24.0 %، أما في سنة 2005 فقد إنخفض إجمالي الإستثمار لتصل نسبته 31.7% لكن التغير في المخزون بقيت نسبته ثابتة 9.3 %، في حين إنخفضت مساهمة إجمالي تكوين رأس المال إلى 22.4 %.

2.1.2 تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال (1990-2018)

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ويوضح الجدول التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2016، كما يلي:

الجدول 02: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة*	0.33	11.6	30.0	0	0	25.0	270.0	260.0	606.6	291.6
الإستثمار الأجنبي / PIB %*	0	0.03	0.06	0	0	0	0.58	0.54	1.26	0.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تطور أرصدة الإستثمارات الأجنبية الواردة (مخزون الإستثمار)	3 378.9	4 486.8	5 551.8	6 189.9	7 071.8	8 216.8	10 110.20	11 853.50	14 485.20	17 239.00
تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية الصادرة	/	/	/	/	/	/	34	150.6	318	214.8
تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة*	280.1	1 113.1	1 065	637.88	881.85	1 156	1 841	1 686.73	2 638.60	2746.93
الإستثمار الأجنبي / PIB %*	0.51	2.03	1.88	0.94	1.03	1.12	1.57	1.25	1.54	2
السنوات	2010	2011	2012	2013	*2014	2015	2016	2017	2018	2019
تطور أرصدة الإستثمارات الأجنبية الواردة (مخزون الإستثمار)	19 540.20	22 120.60	23 620.00	25 316.90	26 823.60	26 226.60	27 863.60	29 095.90	30 602.20	
تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية الصادرة	220,5	533,5	-41,3	-268,3	-18,3	103,2	46,5	-3,5	879,7	

أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية

1 506.31	1 200.96	1 638.26	- 537.79	1 502.20	1 691.88	1 500.40	2 571.23	2 300.36	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة*
0,83	0,72	1,02	-0,32	0,7	0,81	0,72	1,29	1,43	الإستثمار الأجنبي / PIB* %

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- 2005-2000: باحمد نفيسة، (2016/2015)، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد بوهران، ص ص 128-129.
- * إحصائيات البنك الدولي: متوفرة على الرابط: <https://databank.albankaldawli.org>.
- 2018-2006: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات (2019)، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الكويت، على الرابط: <http://www.dhaman.org>.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر عرفت تطورات مستمرة خلال الفترة 1990-2018، فقد شهدت التدفقات الواردة للجزائر تطورا طفيف عكس السياسة المتبناة في إطار التركيز على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى دون أن تولي إهتماما بتشجيع الإستثمارات، فقد تراوح حجم التدفقات بين 30 مليون دولار و 290 مليون دولار خلال التسعينات، ومع بداية الألفية إنتقلت تدفقات الإستثمار الأجنبي نقلة نوعية جاءت نتيجة توحه الجزائر إلى إيجاد بديل يحقق لها التنوع في مداخيلها، فبلغت قيمة الإستثمارات الواردة سنة 2002 ما يقارب 1 113.1 مليون دولار، لتتخفف خلال السنوات التالية إلى غاية سنة 2005، ثم تتجه نحو الإرتفاع المستمر لتبلغ أكبر قيمة محققة سنة 2009 بقيمة 2746.93 مليون، وتعتبر أعلى قيمة سجلها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر 2753.8 مليون دولار خلال الفترة 2000-2018، في حين تعتبر الفترة 2008-2011 من أفضل النتائج المحققة في جذب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر دولار، وفي ما يخص أقل قيمة محققة من التدفقات كانت سنة 2015 بقيمة سالبة عكست التدهور الشديد لأسعار النفط، أما عن الإستثمارات الصادرة فتعتبر محدودة جدا وتمثل نسبة ضئيلة فقد سجلت في السنوات 2012-2013-2014-2017 قيم سالبة أما السنوات الأخرى فلم تتجاوز 900 مليون دولار، إذ بلغت أعلى قيمة محققة 879.7 سنة 2018 وهذا ما يعكس عدم نجاعة السياسة الإستثمارية في جذب المستثمرين خاصة ما تعلق بقانون نسبة 49/51 التي تمنع المستثمر من الإمتلاك الكلي للمشروع، أما فيما يخص إنخفاض إستثمار المستثمرين الجزائريين في الخارج فهذا يرتبط بتدني قيمة العملة الجزائرية مقابل الدولار مما يزيد من تكلفة المشروع المراد الإستثمار به في الخارج.

2.2 تحليل مساهمة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018)

1.2.2 تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (1990-2018)

ينتظر من الإستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم " في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للإستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته (بعداش، 2008/2007، ص 57).

الجدول رقم 03: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة الصادرات /الواردات %
1990	122279	87018	35261	140.5215
1991	233590	139241	94348	167.57878
1992	249009.80	188547.10	60463	132.06769
1993	239551.70	205034.60	34517	116.83477
1994	324338.70	340142.40	-15804	95.353799
1995	498450.80	513192.50	-14742	97.127452
1996	740810.90	498325.50	242485	148.66004
1997	791767.50	501579.90	290188	157.85471
1998	588875.60	552358.60	36517	106.6111
1999	840516.6	610673.00	229844	137.63775
2000	1657215.6	690425.7	966790	240.02809
2001	1480335.8	764862.4	715473	192.54276
2002	1501191.90	957039.80	544152	156.85783
2003	1902053.50	1047441.40	854612	181.59045
2004	2337447.80	1314399.80	1023048	177.83385
2005	3421548.30	1493644.80	1927904	229.07376
2006	3979000.90	1558540.80	2420460	255.30297
2007	4214163.10	1916829.10	2297334	219.85075
2008	5095019.70	2572033.40	2522986	198.09306
2009	3347636.00	2854805.3	492831	117.2632
2010	4333587.40	3011807.6	1321780	143.88659
2011	5374131.3	3442501.6	1931630	156.11122
2012	5572786	3907072	1665714	142.63331
2013	5157233	4368548	788685	118.05371
2014	5065671	4719708	345963	107.33018
2015	3481837	5139460	-1711623	67.042723
*2016	3286589	5154777	-1868188	64
*2017	3904715	5111297	-1206582	76
2018	4800538	5387655	-587117	89

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

يسين سي لاختزر غربي(2019/2018)، علاقة سعر صرف الدينار بالمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية (1970-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص ص 183-181.

*الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، متوفرة على الموقع: <http://www.andi.dz>، تاريخ الإطلاع: 2019/10/14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري في الجزائر عرف تطورات هامة عكست تغطية الصادرات الكلية للواردات في أغلب السنوات وتسجيل فوائض في الميزان التجاري والذي جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط فالصادرات النفطية تمثل 98 من هيكله الصادرات في الجزائر فيما عدا سنتي 94 و95 والتي شهد فيهما الميزان التجاري عجز، ونفس الأمر ينطبق على الميزان التجاري منذ سنة 2015 والتي شهدت فيها أسعار النفط انخفاض حاد الأمر الذي أدى إلى العجز بالرغم من الإجراءات الحمائية التي قامت بها الحكومة للتقليل من الواردات وإعادة التوازن للميزان التجاري إلا أنها لحد الآن لم تفلح في ذلك إلا بتقليص بسيط في العجز.

2.2.2 مساهمة الإستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات الجزائري خلال (1990-2018)

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على مختلف مكوناته إما بشكل مباشر من خلال تأثيره على حساب رأس المال وعلى الحساب الخارجي الجاري أو بشكل غير مباشر من خلال مختلف آثاره على النشاط الإقتصادي، ولتوضيح إسهامات الإستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018) كما يلي:

الجدول 04: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018

الوحدة مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الميزان الجاري	1.42	2.40	1.30	0.80	-1.41	-2.42	1.25	3.45	-0.91	0.02
ميزان رأس المال	-1.57	-1.89	-1.07	-0.81	-2.54	-4.09	-3.34	-2.29	-0.83	-2.40
رصيد ميزان المدفوعات	-0.24	0.53	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان الجاري	8.39	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
ميزان رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.49	17.73	29.55	36.99	3.86
السنوات	2010	2011	2012	2013	*2014	*2015	*2016	*2017	**2018	2019
الميزان الجاري	12.15	17.77	12.30	0.85	-9.27	-27.28	-26.21	-22.09	-16.70	
ميزان رأس المال	3.42	2.38	-0.24	-0.72	3.39	-0.24	0.18	0.33	0.88	
رصيد ميزان المدفوعات	15.58	20.14	12.06	0.13	-0.58	-27.53	-26.03	-21.76	-15.82	

المصدر: رشيدة زاوية، (2015/2014)، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن وإختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 57.

* بنك الجزائر (جويلية 2018)، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 153.

** بنك الجزائر (مارس 2019)، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45، ص 15.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفقات الإستثمار الأجنبي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى الجزائر أدت إلى زيادة الأرباح المحولة إلى الدول الأم الناتجة عن حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات، وكذا إلى زيادة في دخل العوامل، مدين، والتي تتضمن في جزء منها الأرباح المحولة من طرف باقي المستثمرين الأجانب، كما نلاحظ أن رصيد هذه التدفقات على ميزان المدفوعات الجزائري سلبى خلال فترة الدراسة وذلك لأن قيمة تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر تعتبر أقل من قيم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في الجزائر (بيري نورة، ص ص 395-396).

إذ سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الرابع على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر عام من الفائض. في حين، تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017، بالغا 21,85 مليار دولار، مقابل 26.22 مليار دولار في 2016 (27.29 مليار دولار في 2015)، نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات 12.8% في 2017 (16.5% في 2016) وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح أو عدم كفاية الإدخار مقارنة بالإستثمار (بنك الجزائر، 2018، ص 45).

تميزت فترة الألفية بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة لدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الإقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

3- تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي وميزان المدفوعات

لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات سنقوم باستخدام طرق تحليل التكامل المشترك التي تشمل طريقة انجل وغرانجر 1987 وطريقة جوهانسن وجيزليوس 1990، وأيضا بتطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM من أجل بيان تأثير الإستثمار الأجنبي على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، وسيتم ذلك وفقا لمخرجات البرنامج Eviews10.

1.3 صياغة النموذج القياسي

نحاول في هذه الدراسة تفسير تغيرات التي تحدث في رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2018، وقد تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من خلال الإعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر، وعلى هذا الأساس نفترض أن الدالة تأخذ الشكل الآتي:

$$BP = \alpha + \beta_1 FDI + e_i$$

حيث أن:

BP : يمثل رصيد ميزان المدفوعات

FDI: يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي

e_i: يمثل الحد العشوائي.

2.1 دراسة استقرارية السلاسل

تستقر سلسلة زمنية معينة إذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين ليس له علاقة بالزمن، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة التي بحوزتنا نستعمل عدة اختبارات مبينة في الجدول التالي:

الجدول 05: " نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلاسل الزمنية في المستوى "

		نوع الاختبار		المتغيرات	
اختبار PP		اختبار ADF			
t_t	t_c	t_t	t_c		
-3.58	-1.96	-3.58	-1.87	النموذج 6	BP
-2.97	-1.98	-2.97	-1.90	النموذج 5	
-1.95	-1.86	-1.95	-1.88	النموذج 4	
-3.58	-2.49	-3.58	-1.87	النموذج 6	FDI
-2.97	-1.91	-2.97	-1.90	النموذج 5	
-1.95	-0.87	-1.95	-1.88	النموذج 4	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يبين الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية للمتغيرين (رصيد ميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي) تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أكبر من القيم المحدولة مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلسلتين غير مستقرتين عند مستواهم الأصلي.

وبما أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وغير مستقرة تجري عليها الفروق من الدرجة الأولى، ونتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 06: " نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلاسل الزمنية عند الفرق الأول "

		نوع الاختبار		المتغيرات	
اختبار PP		اختبار ADF			
t_t	t_c	t_t	t_c		
-3.58	-4.70	-3.58	-4.76	النموذج 6	BP
-2.97	-4.87	-2.97	-4.90	النموذج 5	
-1.95	-4.99	-1.95	-5.01	النموذج 4	
-3.58	-6.63	-3.58	-4.38	النموذج 6	FDI
-2.97	-6.62	-2.97	-4.42	النموذج 5	
-1.95	-6.68	-1.95	-4.45	النموذج 4	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يشير الجدول أعلاه إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفروق الأولى (رصيد ميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي) لا تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أقل من القيم المحدولة عند مستوى معنوية 10% و5% و1% مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلتين مستقرتين عند الفروق الأولى، وبالتالي يمكن القول أن

المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى (1)I، هذا يعني أن هناك احتمالاً بوجود تكامل مشترك بين رصيد ميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الاجنبي وبالتالي تسمح إمكانية تطبيق نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.

2.3 اختبار التكامل المشترك

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق اتضح أن المتغيرين غير مستقرين في المستوى ومستقرين في الفرق الأول، أي أنها تنمو بنفس الوتيرة، وبالتالي نستطيع إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما ولكن قبل ذلك يجب علينا لكن لا بد أولاً من تحديد عدد الفجوات الزمنية التي تعطي أقل قيمة للمعيارين Akaike، Schwarz والجدول الموالي يوضح نتائج تحديد درجات التأخر: الجدول 07: " نتائج تحديد درجة التأخر بين السلاسل "

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP FDI
Exogenous variables: C
Date: 10/16/19 Time: 07:21
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-518.0692	NA	1.84e+14	38.52364	38.61963	38.55219
1	-496.9809	37.49029*	5.21e+13*	37.25784*	37.54581*	37.34347*
2	-496.3821	0.975822	6.75e+13	37.50978	37.98972	37.65250

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10. من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكننا اختيار درجة التأخر عند $P=1$ والتي توافق أقل قيمة لجميع المعايير وبذلك نقوم بتوظيف منهج جوهانسن وجيزليوس، ونقوم باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات وذلك عند الفرضية رقم 03 (حسب نتائج اختبار ديكي فولر وفليس وبيرون فإنه لا توجد مركبة اتجاه العام ولا الحد الثابت)، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي: الجدول 08: " نتائج اختبار تكامل المشترك "

القرار	اختبار القيمة الذاتية القصوى				اختبار الاثر			
	الفرض العدم	الفرض البديل	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	الفرض العدم	الفرض البديل	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
نقبل H_1	r=0	r>1	38.02	14.26	r=0	r>1	46.57	15.49
نقبل H_0	r=1	r>2	3.30	3.84	r=1	r>2	3.30	3.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10. من خلال نتائج جدول أعلاه نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 46.57 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (15.49)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرين، أي هناك علاقة طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات وتدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

3.3 دراسة العلاقة في المدى القصير (اختبار غرانجر):

لإختبار العلاقة السببية لغرانجر لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج VAR(p) للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Shwarz حيث نختار قيمة p التي توافقت أدنى قيمة لكل من Akaike و Shwarz، ومن خلال برنامج Eviews 10 حصلنا على النتائج التالية:

الجدول 05: " نتائج تحديد درجة التأخير بين السلاسل "

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DFDI DBP
Exogenous variables: C
Date: 10/16/19 Time: 07:47
Sample: 1990 2018
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-449.0632	NA	7.24e+13	37.58860	37.68677*	37.61464
1	-447.3413	3.013239	8.77e+13	37.77844	38.07296	37.85658
2	-439.2408	12.82586*	6.29e+13*	37.43673*	37.92759	37.56695*
3	-436.0257	4.554609	6.87e+13	37.50215	38.18934	37.68446
4	-434.1924	2.291687	8.59e+13	37.68270	38.56624	37.91710

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكننا اختيار درجة التأخير عند $P=2$ والتي توافقت أقل قيمة لجميع المعايير وبذلك نقوم بإختبار غرانجر للسببية عند $P=2$ ونتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 09: " نتائج اختبار تكامل المشترك "

القرار	Prob	F-Statistic	الفرضيات
تدفقات الاستثمار الاجنبي لا تسبب ميزان المدفوعات	0.12	2.34	تدفقات الاستثمار الاجنبي لا تسبب ميزان المدفوعات
ميزان المدفوعات لا يسبب تدفقات الاستثمار الاجنبي	0.11	2.44	ميزان المدفوعات لا يسبب تدفقات الاستثمار الاجنبي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرفقة المقابل لإحصائية فيشر اخذت القيم 0.12 و 0.11 وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية المتعارف عليها عند 10%، 5%، إذا لا يمكن رفض فرضية العدمية التي تنص على عدم وجود سببية في الاتجاهين بين تدفقات الاستثمار الاجنبي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة (عدم وجود علاقة في المدى القصير).

4.3 نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل (تكامل المشترك) بين تدفقات الاستثمار الاجنبي وميزان المدفوعات أي أن المتغيرين يتجهان في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتاً عن مساره ولهذا يستخدم نموذج شعاع تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل، سوف نقوم بتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ ونتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 10: " نتائج تقدير نموذج VECM "

Vector Error Correction Estimates		
Date: 10/16/19 Time: 08:22		
Sample (adjusted): 1992 2018		
Included observations: 27 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
BP(-1)	1.000000	
FDI(-1)	-6.869924 (5.66526) [-1.21264]	
C	4173.153	
Error Correction:	D(BP)	D(FDI)
CointEq1	-0.266981 0.090390 [-2.95355]	0.010259 (0.01284) [0.79887]
D(BP(-1))	0.143918 (0.26410) [0.54493]	0.013361 (0.01781) [0.75006]
D(FDI(-1))	0.960967 (3.00629) [0.31965]	-0.293525 (0.20277) [-1.44758]
C	17.39196 (2065.20) [0.00842]	76.88337 (139.294) [0.55195]
R-squared	0.883820	0.142060
Adj. R-squared	0.855457	0.030155
Sum sq. resids	2.60E+09	11811258
S.E. equation	10624.61	716.6121
F-statistic	174.7014	1.269469
Log likelihood	-286.4618	-213.6592
Akaike AIC	21.51569	16.12290
Schwarz SC	21.70766	16.31488
Mean dependent	-147.1111	52.82630
S.D. dependent	10440.02	727.6675
Determinant resid covariance (dof adj.)	4.97E+13	
Determinant resid covariance	3.60E+13	
Log likelihood	-498.0359	
Akaike information criterion	37.63229	
Schwarz criterion	38.11222	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لها دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يدل على تأثيرهم في ميزان المدفوعات وكذلك اشارتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من ناحية الاقتصادية، كما نلاحظ أن معامل تحديد يساوي 88.38% أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تفسر التغيرات التي تحدث على ميزان المدفوعات بنسبة 88.38% وهي نسبة كبيرة عموماً تدل على التأثير الكبير لتدفقات الاستثمار الأجنبي على توازن ميزان المدفوعات، كما نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة

$FC=174.70$ أكبر من القيمة المجدولة أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية، ومن خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه يمكننا أن نخلص إلى مايلي:

- معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي -0.26 وله دلالة إحصائية وقيمتها سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 26% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل.

- نلاحظ أن اشارة معلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي موجبة وتساوي 0.96 إذن هناك علاقة طردية بينها وبين ميزان المدفوعات أي أنه كلما زاد تدفقات الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة (1%) زاد معها رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.96% وهذا ما يتلائم مع النظرية الاقتصادية حيث ينتظر من الاستثمار الأجنبي أن يساهم في زيادة المقبوضات المالية من خارج البلد كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية مما يكون له تأثير ايجابي على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص يمكن أن يتحقق عن طريق قناتين القناة الأولى عن طريق التأثير على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما القناة الثانية عن طريق التأثير على الحساب الجاري من حيث التوسع في التبادل التجاري مع دول العالم.

5.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

- اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي):

من خلال اختبار $ljung\ box$ (أنظر الملحق رقم 01) نلاحظ أن الإحصائية $Q_{stat}=7.78$ أقل من $Q_{table}=21.02$ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي أن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة عبارة عن تشويش أبيض.

- اختبار التوزيع الطبيعي:

نلاحظ أن إحصائية $jarque-Berra$ (أنظر الملحق رقم 02) أقل من المجدولة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 11: " نتائج اختبار LM "

VEC Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 10/16/19 Time: 08:53
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

Lags	LM-Stat	Prob
1	0.11868	0.2183
2	0.13186	0.2103

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج 10Eviews .

نلاحظ أن احتمال إحصائية LM تساوي 0.59 وهي أكبر من 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4- خاتمة

يعتبار أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور بارز في تحسين ميزان المدفوعات وسد فجوة العجز فيه حيث من خلال سياسة إحلال الواردات التي تعمل على جذب هذه الاستثمارات بهدف تطوير المجالات الاقتصادية التي تخدم التنمية وتعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات.، وإذا من شأن الاستثمارات الأجنبية أن تساهم في تحسين موازين المدفوعات في البلدان النامية المضيفة، إلا أنه من الصعب التعميم بان هذه الاستثمارات لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في كل الدول المضيفة، فالأمر يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا يعني أن هناك عوامل يجب أخذها في الحسبان عن دراسة أو قياس أثر الاستثمارات الأجنبية ليس فقط على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة بل أيضا على أهدافها الخاصة بالتطوير والتحديث التكنولوجي والعمالة على سبيل المثال، فضلا عن السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه الاستثمارات

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن الجزائر وبمساعيها الهادفة لتشجيع وتطوير الاستثمارات من خلال الإصلاحات التي باشرت في شكل قوانين وتشريعات ومزايا ضريبية وجبائية للمساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية آمل في أن تحقق هذه الأخيرة ففزة في النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني، لكن ورغم إرساء الإصلاحات الهادفة لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلا أن إقتصادها استمر في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو وبالرغم من الحوافز التي منحت للمستثمرين الأجانب من خلال إعداد أطر قانونية مميزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن نتائج ذلك لم ترقى إلى المستوى المطلوب فبمقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع باقي دول العالم لازالت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشرة بعيدة عن طموحات وأهداف الحكومة الجزائرية، كما تعتبر ساهمة هذه التدفقات في تخييض إختلالات ميزان المدفوعات جد ضئيلة بما في ذلك عدم المساهمة في تسجيل فوائض في ميزان المدفوعات الذي بقي رهينا بأسعار النفط وتقلبها بسبب ضعف تدفقات الاستثمار الاجنبي وفشل سياسات التنويع الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

- عرفت تدفقات الإستثمار تطورات متعددة لكنها لم تعكس التحفيزات المقدمة، وذلك نتيجة القاعدة 49/51 المنفرة للإستثمار.
- ساهمت تقلبات أسعار النفط بشكل كبير في تحقيق تذبذب في ميزان المدفوعات.
- لقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات بالجزائر خلال 1990-2018 الفترة على الرغم من وجود علاقة ارتباطيه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات بالجزائر إلى أننا وجدنا أن ميزان المدفوعات يعاني من تذبذب واضح خلال الفترة محل الدراسة.
- من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتطبيق اختبارين ديكي فولر المطور وفليبس وبيرون وجدنا أن السلسلتين مستقرتين في الفرق الأول أي أنهما متكاملتين من نفس الدرجة، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار جوهانسن وأكد نتاج الاختبار على وجود علاقة تكامل مشترك بينهما؛
- تبين من خلال تطبيق اختبار السببية لغرانجر بين رصيد الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ تبين لنا وجود تأثير إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي على رصيد الميزان المدفوعات، أي كلما زاد تدفقات الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يزداد معه زاد معها رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.96 % وهذا ما يتلائم مع النظرية الاقتصادية.

توصيات:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي بشكل يسمح بزيادة التدفقات بالتخلي عن قاعدة 49/51 الملكية الغالبة للإستثمارات داخل تراب الوطن.
- القيام بسياسة احلال الواردات بتشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين في هذا المجال الامر الذي سيؤدي لا محالة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- البحث عن بدائل لتغطية عجز ميزان المدفوعات لتدعيم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة . إذا كانت البلدان النامية تفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية بهدف دعم موازين مدفوعاتها وتحسينها، فإن ذلك يستلزم أن تكون معظم إن لم تكن كل المشروعات الاستثمارية الجديدة موجهة نحو التصدير، أو موجهة نحو إحلال الواردات بغيرها من المنتجات والسلع المنتجة محليا من خلال المشروعات الجديدة.
- مواصلة محاولة ضبط الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال الاجراءات الحمائية بفرض رسوم على المواد الكمالية والتي تنتج داخل الوطن الامر الذي سيؤدي الى تحقيق هدفين في ان واحد تشجيع الاستثار في هذه المنتجات والقطاعات وتقليص عجز ميزان المدفوعات.

5- المراجع:

- إبراهيم محمد البطانية، (جوان 2015)، أثر محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01، ص 123
- (بيري نورة)، مرجع سابق، ص ص 395-396.
- إبراهيم محمد البطانية، (2015)، مرجع سابق، ص 126
- براهيمية أمال، سلامية ظريفة، (يومي 21 و22 نوفمبر 2006)، التعجيل بالتغيير: تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر بيسكرة، ص ص 14-15.
- بن مسعود عطاالله، بوثلجة عبد الناصر، (أوت 2014)، الإنفاق الحكومي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية بإستخدام التكامل المشترك، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الإقتصادي المجلد الثاني، العدد التاسع عشر، ص ص 17-18.
- بنك الجزائر، (2018)، مرجع سابق،، ص 45.
- بيري نورة، (2016/2015)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية إقتصادية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2016/2015، ص 381.
- رشيدة زاوية، (2015/2014)، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن وإختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل- دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 11.

- رفيق نزاري، (2008/2007)، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي-دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج الأخضر باتنة، ص 125.
- شوقي جباري، (2015/2014)، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 231-232.
- عبد الكريم بعداش، (2008/2007)، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ص 57.
- مصطفى العبد الله الكفري، (2010/05/25-2010/01/05)، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة والعشرون حول الإقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، ص 02.
- منصور الزين، واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 128-129.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- (Brahim GUNDOUZI), RELATIONS ECONOMIQUES ITERNATIONNALES, éditions el maarifa, Alger, p 11 .

6- ملاحق:

ملحق رقم (01): نتائج اختبار ljung box

Date: 10/16/19 Time: 08:45
Sample: 1990 2018
Included observations: 27

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.023	0.023	0.0162	0.899		
2	0.037	0.037	0.0594	0.971		
3	0.110	0.109	0.4573	0.928		
4	-0.008	-0.014	0.4593	0.977		
5	-0.120	-0.129	0.9700	0.965		
6	0.080	0.075	1.2072	0.977		
7	-0.076	-0.069	1.4347	0.984		
8	-0.072	-0.050	1.6498	0.990		
9	-0.350	-0.375	6.9802	0.639		
10	-0.025	-0.005	7.0095	0.725		
11	0.080	0.162	7.3206	0.773		
12	-0.094	-0.048	7.7865	0.802		

ملحق رقم (02): نتائج اختبار jarque-Berra

